الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تعد مشروع قرار لتنظيم عمل مراقبي الحسابات

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة تعد مشروع قرار وزاري ينظم عمل مهنة مراقبي الحسابات.
ويتطرق مشروع القرار إلى الحالات التي تستدعي شطب اسم مراقبي الحسابات من سجل مراقبي الحسابات في الوزارة، والحالات التي يتم إصدار عقوبات بحق مراقبي الحسابات من قبل لجنة التأديب، مثل الإنذار أو الإيقاف المؤقت أو النهائي عن مزاولة المهنة في حال نسبت إليه مخالفة أحكام القانون، أو أصول المهنة أو ارتكاب إهمال جسيم، أو فعل مخل بالشرف أو الأمانة أو تبين فقده لشرط من الشروط المنصوص عليها في القانون.
ويتناول مشروع القرار الوزاري الأمور الجائزة وغير الجائزة لعمل مراقبي الحسابات والنقاط الأساسية المتعلقة بمهنته.

● عاطف رمضان

لن نعتمد على اسم العميل فقط ولا على الضمانات المقدمة

المرزوق: سنمنح الائتمان لمن لديه تدفقات نقدية

محمود فاروق

قال رئيس مجلس ادارة بنك التمويل الكويتي (بيتك) حمد المرزوق ان البنك لديه انشطة كبيرة في المجال الاستثماري والعقاري ويسعى الى اعادة مكانته كمؤسسة اسلامية رائدة على مستوى الكويت وعلى مستوى الدول الاقليمية.

وقال المرزوق ان القطاع المصرفي الاسلامي يطرح تحديات اكثر من القطاع المصرفي التقليدي وهو ما يعتبر في حد ذاته تحديا يدفع البنوك الاسلامية إلى الابتكار بشكل مستمر، مشيرا إلى ان التوازن بين التقليدي والاسلامي يحدده الطلب على المنتجات في كل من القطاعين.

وأكد المرزوق ان الطلب على المنتجات المصرفية الاسلامية في تزايد مستمر إذ تراوح معدل نموها بين 10 و23٪، لافتا إلى ان القطاع المصرفي الاسلامي يواجه تحديات تتمثل في الاصول السائلة وكيفية تطويرها، الامر الذي يحتم بذل المزيد من الجهود على مستوى الصكوك، وهي مسؤولية تقع على عاتق المصارف الاسلامية.

ولفت المرزوق في تصريح صحافي على هامش اعمال الجلسة الاولى لمؤتمر يوروموني امس ان ادارة البنك تسعى الى تكوين جهاز اداري ذي كفاءة عالية والعمل على اعادة النظر في الممارسات الائتمانية والاستثمارية للبنك بحيث تكون متماشية مع هو متبع عالميا في هذا الصدد مع العمل على تعزيز نظم الكفاءة المتمثلة في الحوكمة والتشغيل.

وعن اهم المحور التي يسعى البنك الى تطبيقها خلال الفترة المقبلة، اوضح المرزوق ان البنك يعمل على تحقيق تغييرات ادارية وضبط المصاريف التي تعتبر عالية مقارنة مع هو موجود في البنوك الاخرى.

إدارة «بيتك» تكوّن جهازاً إدارياً عالي الكفاءة.. ونعيد النظر بسياساتنا الائتمانية

الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية في ارتفاع ونموها يقارب 23٪

وقال ان البنك يسعى الى التوسع في النشاط المصرفي وتقليص الانشطة غير المصرفية، وذلك من خلال توظيف سيولة البنك في ادوات تتعلق بمنح الائتمان بعيدة تماما عن الاصول العقارية.

واضاف ان البنك يسعى الى ترسيخ الائتمان بناء على التدفقات النقدية للعملاء وليس فقط على الضمانات المقدمة، وهذا النوع من الائتمان يعتبر مهما وضروريا.

وقال المرزوق ان الممارسات الائتمانية لم تعد تعتمد فقط على اسم العميل ولا الضمانات المقدمة منه، وانما على التدفقات النقدية، التي تعد عاملا اساسيا وعنصرا رئيسيا في منح الائتمان السليم.

وحول التعامل مع فروع البنك في كل من تركيا والبحرين وماليزيا والسعودية، لفت المرزوق الى ان البنك يسعى الى التنسيق وبناء استراتيجية متكاملة للعمل مع فروع البنك وهو ما يعطي ميزة تنافسية لـ«بيتك» امام البنوك الاخرى، من حيث تقديم خدمة تتعدى الحدود المحلية الى فروع البنك الخارجية.

وحول الاختلاف الذي حدث في نموذج عمل المصارف المحلية بعد 6 سنوات من الازمة المالية، قال ان الاختلاف يكمن في جانبين: الاول يتمثل في الجهات الرقابية التي عززت من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل القطاع المصرفي والتي جاءت كردة فعل لما حدث خلال عام 2008، والجانب الآخر يتمثل في ممارسات البنوك المحلية ذاتها من خلال التركيز على تطبيق معايير الحوكمة والتي لم تكن تطبق بشكل كامل، قبل الازمة المالية مع تلافي القصور الذي كانت تعانيه.

وبين المرزوق ان قانون الشركات التجارية الجديد ساعد بشكل كامل المصارف المحلية على تطبيق تلك المعايير.

وحول التشريعات التي يمكن للبنوك الاسلامية الاستفادة منها، قال المرزوق ان هناك عدة تشريعات مثل الـ B.O.T والصكوك والخصخصة، نأمل اقرارها في المرحلة المقبلة، لافتا الى ان قانون الخصخصة الذي صدر منذ 5 سنوات نأمل ان يكون له تفعيل، خاصة انه لم يتم العمل به حتى الآن.

وحول تطورات تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأميركي (فاتكا)، قال ان هناك تنسيقا بين البنوك المحلية ووزارة المالية التي قامت نيابة عن البنوك بالتوقيع على الاتفاقية مع السلطات الأميركية، وقطعنا شوطا كبيرا في هذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمحاربة «تكييش» القروض، قال ان الظاهرة محدودة للغاية بسبب التزام البنوك بتطبيق تعليمات البنك المركزي، لافتا الى ان الغاء الحظر في انتقال العملاء بين البنوك امر طالبنا به منذ فترة.

وفيما يتعلق بتطور ملف شركة التقييم العقاري المملوكة للمصارف المحلية، بين ان الفكرة بدأت في بدايتها من البنك المركزي بغرض حل بعض الاشكاليات الخاصة في هذا الموضوع، ونحن في المراحل النهائية لتأسيس الشركة التي من المتوقع ان ترى النور خلال الاشهر المقبلة.

اما ما يخص موضوع تسويات مديونيات الشركات المتعثرة في بيت التمويل الكويتي، فاشار الى انه يتم اعداد نموذج التسوية الخاص بالعملاء، وفقا لمصلحة البنك ووضع الشركات المتعثرة وبما هو منصوص عليه في القواعد الحاكمة من قبل بنك الكويت المركزي.

حمد المرزوق مستعرضا خطط «بيتك» خلال الفترة المقبلة (هاني عبدالله)

مازن الناهض رئيساً تنفيذياً في أكتوبر

قال رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق انه بخصوص تعيين الرئيس التنفيذي للبنك، قال اننا حصلنا على موافقة بنك الكويت المركزي بتعيين مازن الناهض رئيسا تنفيذيا، والذي سيتولى منصبه أول أكتوبر المقبل.

انس الصالح ود. محمد الهاشل وقيادات القطاع المالي في لقطة جماعية خلال مؤتمر يوروموني 2014

الحكومة تعلّق عمل «الأوفست» بعد فشل أغراضه

إعداد: مدحت فاخوري

أعلن وزير المالية أنس الصالح أن الكويت علقت العمل ببرنامج «الأوفست» الذي يسمح للمستثمرين الأجانب إقامة مشاريع مشتركة في التدريب ونقل التكنولوجيا، كي لا يعرقل المشاركة الخارجية في الاقتصاد.

وقال الوزير أنس الصالح لـ «رويترز»: «ينبغي أن نعيد النظر فيه» مضيفا أن شركاء أجانب كثيرين أبلغوا الكويت أن المشروع ليس مشجعا، وقال: «لهذا السبب جمدناه كي لا يحول دون مجيء تلك الشركات».

وحسب برنامج الاوفست الكويتي، ان المقاول الأجنبي الذي يوقع عقودا لإمداد الهيئات الحكومية ببضائع او خدمات تصل قيمتها المتراكمة الى 10 ملايين دينار أو أكثر خلال السنة المالية (ابريل الى مارس)، يتوجب عليه ان يتحمل التزام أوفست، ويتطلب منه هذا الالتزام ان يؤسس عملا تجاريا تستفيد منه الكويت. وتكمن قيمة التزام الاوفست بالعملة الواردة نفسها بعقد الأمداد وبحد ادنى نسبته 30٪ من قيمة التعاقدات. ويتحتم على المتعاقد ان يوفي التزامه للأوفست خلال 10 سنوات كحد اقصى، ويجب ان يشمل المشروع شركاء مساهمين كويتيين من رجال الأعمال أو الشركات. وبدأ العمل بالبرنامج في عام 1992، وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن التطبيق أظهر ارتفاع أسعار المقاولين الأجانب في مناقصات المشاريع الحكومية، حيث أضاف المقاولون تكاليف تدريب وتوظيف العمالة المحلية وإعادة استثمار جزء من أموالهم محليا الى المناقصات، مما زاد التكلفة على المصروفات العامة.

سننافس بتمويلات أكثر ذكاء وباستخدام التكنولوجيا

الغانم: بنك الخليج لا يريد أن ينجرف لتوسعات خارجية غير مربحة

عمر قتيبة الغانم متحدثا خلال المؤتمر

قال رئيس مجلس ادارة بنك الخليج عمر قتيبة الغانم ان البنك المركزي شريك اساسي وداعم لبنك الخليج خلال الفترة الماضية، اذ قدم للبنك التوجيه والنصح والإرشاد وأضاف أن بنك الخليج يسعى ليصبح من افضل البنوك الموجودة بالمنطقة، مشيرا إلى ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار المالي وبناء ثقافة داعمة مع وضع اهداف ورؤية واضحة للوصول إلى هذه الغاية.

وأشار إلى ان ادارة البنك تعتمد على قدرات الاشخاص وأفكارهم المتطورة مبنية على اسس لبناء منظومة قوية تخدم العملاء بأفضل طريقة ممكنة.

وذكر ان منطقة الخليج مصدر نمو ومشجع لتحقيق اداء افضل للبنوك خاصة ان منطقة الخليج تعد منطقة جاذبة للاستثمار فيها.

وعن مدى قدرة البنك على التحول إلى العالمية قال الغانم انه بالنظر إلى قاعدة المساهمين والعملاء نجد ان البنك غير مستعد للقيام بذلك الآن، مؤكدا على ان الانتقال للمستوى العالمي مفيد ويدر الارباح بالنسبة لأي بنك، ولكن خلال الفترة الحالية لا نريد ان نطبق او ننجرف في عمليات عالمية غير مربحة في ظل رغبة البنك وإدارته في تطبيق سياسة ناجحة.

وفيما يتعلق بتغير طبيعة التمويل في البنوك العالمية قال انها تغيرت، وهو ما يفرض مواكبة هذا التغير من خلال خلق حلول تمويلية اكثر ذكاء اسوة بالبنوك العالمية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

نموذج عمل «المتحد» بعيد عن المخاطر

المضف: على الحكومة دعم العقار والبورصة

د.أنور المضف

أوضح رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي المتحد د.أنور المضف ان البنك يعمل دائما على دعم سمعته من اتباع نموذج مصرفي متطور، يعمل على ترسيخ قواعد البنك ويجعله في منأى عن المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي.

وأكد على ضرورة استمرار التواصل مع كل ما يستحدث في الادوات المصرفية الاسلامية، حتى يقدم كل الخدمات لعملائه وبما يغطي جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم المصرفية.

وشدد على ضرورة وضع تشريعات خاصة للمصارف الاسلامية لوضع اسس سليمة للتعامل مع السيولة الموجودة لدى المصارف الاسلامية. وطالب المضف بان تدعم الحكومة القطاع العقاري والبورصة لما يمثلان من اهمية كبرى في الاقتصاد الوطني.

الموسى: تخلف الكويت مستمر.. وتنافسيتنا تتراجع

محمود فاروق

ذكر رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى إن الكويت ما زالت تتراجع على مؤشر التنافسية العالمية وانه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي إجراء لوقف هذا التراجع، حيث إن الكويت هي الدولة الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وان الجميع يعلم في الوقت الحاضر ان الكلمة السحرية في اقتصادات العالم تتمثل في التنافسية.

وأضاف الموسى انه في غمرة المساعي التي تبذلها الكويت لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإننا ان لم نحقق تحسنا على تصنيفنا في مؤشر التنافسية العالمية، فلن يكون هناك مجال لتحقيق أهدافنا، معربا عن أمنياته بأن يحوز هذا الموضوع ليس على اهتمام الجهات الرسمية فحسب حيث هذا واجب يقع على عاتقها، ولكن على المؤسسات الاقتصادية الخاصة أيضا ان تتصدى لموضوع التنافسية لتحسين مركزنا لأن تخلفنا على هذا المؤشر سيعني تخلفنا في أمور ونواح اقتصادية اخرى، وهذا الأمر لا يجوز السماح به وأن نمر عليه مرور الكرام.

د. محمد الجراح وعلي الموسى ود. أنور المضف وعمر الغانم في مقدمة الحضور (هاني عبدالله)